إدارة الخدمة الاجتماعية والمشروعات الصغيرة كأداة لتنمية المجتمع المحلي

بوشعور رضية و بلمقدم مصطفى
bouchaour2@yahoo.fr

ملخـــص المداخلـــة:

عندما كانت المنظمة نتاج مجتمعي بمعنى أن قيامها هو استجابة لحاجة من حاجات المجتمع فإن نشاطها جزء من قطاع يضم منظمات أخرى تعمل في نشاطات مترابطة، وهذا القطاع بدوره جزء من المجتمع الكلي ومن ثم فإن المنظمات تنشأ كأدوات للمجتمع يحقق من خلالها أهدافه المسطرة وتقوم إدارة هذه المنظمات بالتنبؤ للمستقبل، ثم تقدر احتمالات النتائج المباشرة وما قد تنتجه من مشكلات اجتماعية فتعمل الإدارة على منع حدوثها بإجراءات وقائية أو تعمل على التقليل من تأثيرها.

وتستمد الإدارة في الخدمة الاجتماعية مبادئها ونظرياتها من عدة أصول نظرية لعل أهمها الإدارة العامة ونظرية الإدارة الصناعية وإدارة الأعمال إلى جانب العلوم السلوكية خاصة ما يتصل بالسلوك التنظيمي. وبالضرورة فإن الخصائص التي تميز إدارة الهيئات الاجتماعية ومؤسساتها هي أن تلك الهيئات تتأثر وقبل كل شيء بالقيم الاجتماعية-الثقافية السائدة في المجتمع وذلك لأنها قامت في الأصل لتحقيق وظيفة مجتمعية هي مساعدة الناس، مما يضفي على إدارتها ملامح مميزة، فمهما كانت هذه المنظمات(من مدارس أو مستشفيات أو مؤسسات رعاية المعوقين...) فإن جميعها يعمل في الأخير على مساعدة الأفراد والمجتمع على اكتساب أساليب سلوكية تدعم قيامهم بأدوارهم ووظائفهم الاجتماعية.

تقدم هذه الورقة البحثية في شق أول: تصورا للعلاقة بين الخدمة الاجتماعية كمهنة والإدارة كأساس علمي ومهاري من خلال عرض مفهوم الإدارة الاجتماعية، خصائصها وأهميتها، وتعالج في شق ثاني:إدارة المشروعات الصغيرة وتقييم السياسة الحالية لتنمية

المشروعات الصغيرة في الجزائر وسبل وأساليب تنميتها، والخلاص إلى استنتاج أن كل من إدارة الخدمة الاجتماعية وإدارة المشروعات الصغيرة يمثلان مدخل لتنمية المجتمع المحلي ووجه للاقتصاد التضامني.

مقـــدمـــة:

يشير الاقتصاد التضامني إلى تلك التجارب العديدة عبر العالم التي هدفت ليس إلى تعظيم الأرباح، إنما إلى سد الحاجات غير المشبعة مثل مساعدة الأشخاص المسنين، رعاية الأطفال، الاعتناء بالمحيط...[1]

أما بالنسبة للمفهوم القانوني للتضامن فهو يعني تمتين الروابط بين شخصين قانونين ينوب كل منهما الطرف الثاني عند عدم الوفاء بالتزاماته. وهذا المفهوم القانوني متأت من الأصل اللاتيني "صلدوس".وقد تجاوز بعض الفقهاء هذا المفهوم ليتضمن معاني العطف والرحمة... كما أن التضامن عمل ملموس ودؤوب.وهذا ما جعل العناية بالتضامن الاجتماعي من أهم ما يسجل في عصرنا هذا، حيث أعطي لهذا المفهوم بعدا سياسيا وحضاريا فضلا عن إيلائه العناية الفائقة والاهتمام المستمر لتكريسه في فكر ومعاملات كل المواطنين.فمناعة المجتمع في تضامنه وتماسكه، وتضامنه لا يكون إلا بالترابط المتين بين مختلف شرائحه .بما يؤدي إلى بلوغ المستويات المنشودة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.كما يعد التضامن من القواعد الأساسية التي تبنى عليها حقوق الإنسان،وتوجها من أهم توجهاته حيث لم يبق مجال للإقصاء الاجتماعي والتهميش في أي مجتمع متحضر سليم. ولقد جاء إعلان مؤتمر كوبنهاغ لسنة 1995 مصرا على ضرورة النهوض بكل الحقوق بما فيها الحق في التنمية وتلازمه مع بناء الديمقراطية والعمل على نشر ثقافة التضامن والسلم.إذن من أجل تنمية متوازنة ومستديمة يجب دعم حقل الاقتصاد التضامني في كل مجالاته. ومن أهم جوانبه نجد ترقية منظمات الخدمة الاجتماعية وتحسين إدارتها وبعث وإطلاق المشاريع الصغيرة لأنهما يقدمان فرص اقتصادية واجتماعية جديدة قد تلغي أو تقلل من التفاوت بين الأغنياء والفقراء، وتسعى إلى تكريس

تقاليد التضامن والتآزر والتي أصبحت أحد المبادئ التي لا يمكن الاستغناء عنها في جميع المجتمعات.ولتأكيد دلك نتطرق إلى المحاور التالية:

I- الإدارة والخدمة الاجتماعية:[2]

تعتبر المنظمة حلقة من سلسلة متصلة من الحلقات أي أن هناك نوع من الاعتماد المتبادل بين المنظمات وبعضها، حيث نجد أن مدخلات أي منظمة هي مخرجات منظمة أخرى. والمنظمة الاجتماعية هي نسق اجتماعي يضم مجموعة من الوحدات المتفاعلة معا والمترابطة وظيفيا والمتبادلة بنائيا مع نفسها ومع البيئة الخارجية وتضمن تحقيق توازن واستقرار المنظمة وتساهم في تحقيق أهداف المجتمع. يقدم هدا الفصل تصورا للعلاقة بين الخدمة الاجتماعية كمهنة والإدارة كأساس علمي ومهاري يجب أن يكتسبه الأخصائي الاجتماعي، لأن تعلم الإدارة ليس شيئا كماليا إنما هو أمر حتمي يشترطه نجاح مهمة الخدمة الاجتماعية.

1- مفهوم الإدارة في الخدمة الاجتماعية:

تعددت مفاهيم الإدارة في الخدمة الاجتماعية فنجد من يركز على أن الإدارة طريقة أخرى للخدمة الاجتماعية، بينما يوجد اتفاق بأن الإدارة في الخدمة الاجتماعية هي عملية اجتماعية تتضمن مجموعة من الخطوات التي تحمل في طياتها تفاعلا ديناميكي ولدا فإنها لا تتم بمعزل عن البيئة بل تؤثر وتتأثر بها كل العناصر البيئية المختلفة. ويمكننا أن نستخلص مجموعة من العناصر التالية التي تدعم هدا المفهوم:

- إن الإدارة ترتبط بمنظمات أو تنظيمات من الناس تسعى إلى تحقيق أهداف مشتركة.
- إن الإدارة عملية تتضمن إلى جانب الأهداف عمليات أخرى فرعية كالتخطيط والتأكد من تنفيذ الخطط.
- إن الإدارة تعتني بتوجيه سلوك الأفراد لتحقيق الأهداف المحددة.
- إن الإدارة تعتمد على الموارد البشرية والمادية، يمكن استخدامها بأكثر من طريقة ولذلك فإن الإدارة تعمل على اختيار أفضل هده الطرق.

- إن معايير الإدارة الناجحة تتبلور في بناء تنظيمي جيد أكثر كفاءة وذات علاقة إيجابية فاعلية على عائد المنظمة وقدرتها على تحقيق الأهداف المحددة مسبقا بأقل جهد وفي أقصر وقت وبأقل التكاليف.
- إن الإدارة في الخدمة الاجتماعية عملية لترجمة السياسة الاجتماعية إلى برامج وخدمات يمكن تنفيذها من خلال مؤسسات حكومية ومحلية.

إذن يمكن تحديد مفهوم الإدارة في الخدمة الاجتماعية بأنها عملية ترجمة السياسة الاجتماعية إلى برامج وخدمات يمكن تنفيذها من خلال منظمات وذلك بتعبئة الموارد والإمكانيات البشرية والمادية وتصميم البناء التنظيمي الأكثر كفاءة وإتخاذ القرارات الخاصة بذلك، وذلك لتحقيق الأهداف المحددة مسبقا من خلال المتابعة والرقابة على الأداء وتدعيم فعالية المنظمة.[3]

2- خصائص الإدارة الاجتماعية:

تتميز الإدارة الاجتماعية بمجموعة من الخصائص من أهمها نجد:[4]

- **المرونة:** تعتبر المرونة من الخصائص التي تميز إدارة المؤسسات الاجتماعية. وتتحدد درجة المرونة من المرونة في الأهداف وتغييرها طبقا لأي تغير قد يطرأ على بيئة المنظمة أو استجابة لمشكلات ما في المنظمة أو تطور تكنولوجي أو تحديث في أدوات الإنتاج.
- **تحديد أهداف المنظمة في إطار سياسة اجتماعية واضحة:** ومن ثم ترتبط الإدارة بتنفيذ السياسة الاجتماعية في إطار عمل المنظمة الاجتماعية.
- **الارتباط بالواقع:** ويتمثل هذا الواقع في بيئة المنظمة ونطاق عملها ومكوناتها طبيعية واقتصادية واجتماعية وثقافية.
- **الاهتمام بالتفاعلات الرسمية وغير الرسمية والمناخ والسلوك الاجتماعي بالمنظمة:** حيث تؤثر هذه التفاعلات على الرضا الوظيفي للعاملين في المنظمة ومن ثم توافقهم النفسي والاجتماعي داخل المنظمة ويؤثر ذلك على إنتاجية العمال ومعدل أدائهم وأخيرا قدرة المنظمة على تحقيق الأهداف.

- **الحركة والتفاعلية:** فالإدارة الاجتماعية لا تتسم بالسكون و تصميم الهيكل التنظيمي فحسب بل تتعدى دلك إلى خطوط الاتصالات والتفاعلات الرسمية وغير الرسمية الأفقية والرأسية بين العمال في المنظمة و إلى تفاعلية المنظمة مع البيئة والمنظمات الأخرى.
- **تدعيم الكفاية وزيادة الفعالية:** ودلك بحسن استثمار وتوجيه مدخلات المنظمة وتوزيع الأدوار والمسؤوليات.
- **إدارة المشاريع التنموية:** حيث أن نجاح المشاريع التنموية يتوقف بدرجة كبيرة على فعالية إدارة هده المشاريع.
- **إدارة الأزمات والكوارث:** تتسم الإدارة الاجتماعية بالمرونة لأي تغير أو ظروف، لدا فهي تلتزم بمواجهة الأزمات والكوارث.
- **ديمقراطية الإدارة:** تظهر هده الديمقراطية في عملية صنع القرار واحترام رأي الأغلبية والتنازل عن المصلحة الشخصية في سبيل المصلحة العامة والمتمثلة في أهداف المنظمة.
- **الاعتماد على نظام أو أسلوب الإدارة بالأهداف:** يتطلب هدا الأسلوب مشاركة كل العمال في السلطة بدرجة متفاوتة، فالأهداف وسيلة أساسية للوصول إلى النتائج التي ترغب المؤسسة والعمال في تحقيقها.

3- أهمية الإدارة في المنظمات الاجتماعية:

تستمد الإدارة في المنظمات من تصديها للمشاكل التي تواجه المجتمع والتي تنجم من جراء التطور التكنولوجي السريع والمستمر والتغير الاجتماعي وما يصاحبه من متغيرات اقتصادية واجتماعية تطرأ على حياته وتأثره بالتيارات الفكرية والثقافية العالمية، فيتأثر المجتمع بثقافات خارجية ومن هنا تزداد أهمية الإدارة في المنظمات الاجتماعية لمراقبة هده الظواهر أو التنبؤ بوضع الخطط والبرامج للوقاية منها.والإدارة الاجتماعية هي محور نشاط من يديرون الخدمات الاجتماعية. فتسعى الإدارة في المؤسسات الاجتماعية إلى تحديد مستويات مقبولة لنوعية الخدمات التي تقدمها وتعمل على تقييم النتائج المستهدفة باعتبار أن التقييم أحد وظائفها

الرئيسة. كما تعمل الإدارة دائما على زيادة الفعالية أي تحقيق الأهداف بأفضل الطرق وأداء العمل الصحيح في الوقت والمكان المناسبين[5]. أما بالنسبة لنجاح منظمات الرعاية الاجتماعية في تحقيق أهدافها فلا يمكن أن يقاس كميا من حيث عدد العملاء الذين تقوم بخدمتهم أو تكلفة الخدمة من الناحية الاقتصادية إنما يلعب القياس الكيفي دورا رئيسيا، وهذا ما يتطلب إيجاد أسلوب إداري يتناسب مع طبيعة الخدمة الاجتماعية والتعرف أولا على انعكاس دور المنظمة على البيئة والتماشي مع قيم ومعايير البيئة المحيطة و محاولة التأثير فيها لإحداث التغير الاجتماعي المقصود، لدعم حقوق الإنسان وترسيخ مبدأ التضامن، على رأي Lombardo "...تحقيق التقدم ليس من أجل التقدم إنما من أجل الإنسان"[6].

II- إدارة المشاريع الصغيرة:

تلقى برامج تنمية المشاريع الصغيرة هذه الأيام اهتماما كبيرا، وتبين الدراسات الدولية عن المشاريع الصغيرة في الدول النامية والعالم أن معظم المشاريع عامة هي في الواقع مشاريع صغيرة وفضلا عن ذلك تبين تلك الدراسات أن زيادة الاهتمام بها ودعمها من خلال السياسة الضريبية والمساعدات الفنية وغير ذلك سوف يكون مفيدا للغاية لاقتصاديات البلدان النامية بوجه خاص.

1- أسباب الاهتمام بالمشاريع الصغيرة[7]:

- **المشاريع الصغيرة تتيح فرص العمل:**

تعاني البلاد النامية بصفة عامة من ندرة رأس المال الاستثماري المتاح في بنوكها، حيث يوجه المتاح منه لأنواع المشاريع التي يعتبر الاستثمار الكبير فيها أمرا أساسيا، وكثير من أنواع المشاريع الصغيرة تقام بتكلفة منخفضة، وفي نفس الوقت توجد فرصا أكبر للعمل.

- **المشاريع الصغيرة قاعدة للتدريب:**

ومعنى ذلك أن صاحب المشروع الذي يبدأ على نطاق صغير لديه فرصة لأن يتعلم الإدارة ويتعرف على التكنولوجيا وقد ينمو مشروعه تدريجيا مع نمو خبرته.

- **المشروع الصغير ينتج للأسواق المحلية:**

ويعني هذا أن المشروع الصغير ينتج السلع والخدمات التي تلائم القدرة الشرائية للعائلات ذات الدخول المنخفضة والمتوسطة، بينما تنتج المشاريع الكبيرة في كثر من الأحيان لسوق السلع الفاخرة والتصدير.

- المشروع الصغير يستخدم المواد المتاحة محليا:

تتجه الصناعة الصغيرة إلى استخدام المواد المحلية التي يدفع ثمنها بالعملة المحلية.

- المشروع الصغير يتيح فرص الاستثمار لرؤوس الأموال الصغيرة
- المشاريع الصغيرة إنتاجية
- المشاريع الصغيرة هي غالبا مشاريع عائلية:

تميل المشروعات الصغيرة لأن تكون مشروعات عائلية، و تقوم دائما على الاحتكاك المباشر وجها لوجه بين أصحاب الأعمال وبين العاملين.

2- أنواع برامج المشاريع الصغيرة:

توضع برامج المشاريع الصغيرة لأغراض كثيرة وتشمل هذه الأغراض إيجاد دخول تكميلية لدخل الأسرة الجاري لشريحة واسعة من السكان، وإدخال مهارات أو أنشطة جديدة في المجتمع المحلي، وزيادة مجموع فرص العمل المتاحة وكثير من تلك البرامج تكون موجهة لتحسين ظروف المعيشة لفئة معينة كالنساء أو الفلاحين...

وبتحديد أهداف البرنامج وإيضاحها يمكن تحديد عدة فئات لبرامج المشاريع الصغيرة على التالي[8]:

- برامج لإقامة مشاريع جديدة للإشباع الحاجات المحلية للسلع والخدمات.
- برامج لإيجاد فرص عمل جديدة في المجتمع المحلي.
- برامج لمساعدة المشاريع القائمة من خلال تقديم الخدمات الإدارية والفنية.
- برامج لزيادة دخل الأسرة من خلال ممارسة أنشطة إضافية.

3- تقييم السياسة الحالية لتنمية المشاريع الصغيرة في الجزائر:

أصبح التخطيط مهما اختلفت نوعيته باختلاف طبيعة الأنظمة السياسية والاقتصادية هو الأسلوب المناسب لتحقيق هذا الهدف فهو يسهم في رسم صورة المستقبل لما يجب أن تكون عليه في فترة

زمنية محددة، وهو الوسيلة في تعبئة الموارد وإمكانيات الدولة المختلفة وتنفيذ هذا الهدف.

ولا شك أن إعداد القوة البشرية ذهنيا وثقافيا لتحمل أعباء الحياة والوفاء بمطالب التنمية ضرورة من ضرورات التقدم، ولكن لايكفي تخصيص أموال وفيرة للتعليم لتزويد الأفراد بالمهارات والفنون الإنتاجية والتخصصات المختلفة دون أن يقابل ذلك مجالات عمل مفتوحة تقابل عرض هده الأعداد الكبيرة.

وتحتل قضية تنمية المشاريع الصغيرة كمدخل لتنمية اقتصاديات مجموعة الدول النامية مكانا هاما بين المفكرين والباحثين في هذه الدول، بالإضافة إلى المنظمات الاقتصادية الدولية المتخصصة، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، بل وأيضا بين الدول التي تقدم مساعدات اقتصادية في صورة قروض.

وإعانات بصورها المختلفة، ويهدف الجدل والحوار بين هؤلاء جميعا التوصل إلى كيفية تهيئة اقتصاديات هذه الدول للإنفكاك من مسار التخلف الاقتصادي الذي يحاصرها في كل اتجاه مستفيدة في ذلك من تجارب الدول الأخرى التي سبقتها في هذا المجال معتمدة على الدور المتميز للمشاريع الصغيرة في قيادة عجلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إلا أن عدم وجود الفلسفة والإستراتيجية التي تحتاجها قضية النهوض بمستوى أداء وحجم ونطاق المشاريع الصغيرة في الاقتصاد الجزائري حتى وقتنا الراهن يعتبر من العقبات والمشاكل التي تعترض سياسة تنمية المشاريع الصغيرة، وتتمثل هذه المعوقات في الآتي:

- **مشاكل تمويلية :**

تصطدم سياسة تنمية المشاريع الصغيرة بعقبات تمويلية لا حدود لها.

فأسعار الفائدة الممنوحة على القروض تعتبر بالغة الارتفاع، كما أن الضمانات المطلوبة تشكل عقبة في وجه تنمية المشاريع الصغيرة لعدم قدرة خريجي الجامعات وحملة المؤهلات المتوسطة على توفير هذه الضمانات وهم في مراحل حياتهم الأولى.

- **مشاكل فنية :**

عدم وجود جهاز أو هيئة واحدة مسؤولة عن الإشراف والرقابة على المشاريع الصغيرة (الصناعات الصغيرة -الصناعات البيئية- المشروعات الخدمية) فهذه الأنشطة الاقتصادية تنازعها في الوقت الراهن وزارات وأجهزة متعددة مثل التعاونيات الإنتاجية والأسر المنتجة.

- **مشاكل تسويقية :**

وقد لا يتوافر لهذا القطاع منافذ تسويقية لتعريف المستهلك بمنتجاته، الأمر الذي يلقي بأصحاب المنشآت الإنتاجية في أحضان تجار الجملة والتجزئة بما يعرضونه من أسعار فيها الكثير من الخبث.

- **مشاكل إدارية :**

تتمثل في عدم وجود مراكز البحث والتدريب السائدة لسياسة تنمية الصناعات الصغيرة، فهذه المراكز لها دور بالغ في رفع كفاءة الأيدي العاملة الموظفة في هذه الصناعات وتوجيه أصحاب هذه المشاريع إلى أنسب صور التكنولوجيا المستخدمة وطرق تحسين الإدارة بما وتقديم الخدمات الاستشارية التي تعينها على النهوض بمستويات الجودة طبقا للمواصفات التي تتطلبها الأسواق المحلية والعالمية، إلى جانب ثقل الأوراق المطلوبة.

4- سبل و أساليب تنمية المشاريع الصغيرة:

تدلنا النتائج المقدمة على ضرورة تعديل أولويات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بحيث تعطي وزنا أكبر للمشاريع الصغيرة في قيادة عجلات الاقتصاد القومي ومواجهة مشكلة البطالة، وأكثر من ذلك فإن هذا النمط التنموي يعتبر الوسيلة المثلى لتحريك وترغيب أصحاب المدخرات الصغيرة نحو استثمارها في مجالات إنتاجية وخدمة تتفق مع إمكانيتهم المادية ويتطلب

هذا التحول في شكل ومضمون نمط التنمية الاقتصادية إحداث عدد من التحولات الجذرية في مسار الاقتصاد الوطني على النحو التالي:

صياغة خطط التنمية الاقتصادية المحلية كجزء من الخطة العامة للدولة في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية، حيث يتطلب الإعداد الدقيق لهذه الخطط ضرورة إجراء مسح شامل للموارد المحلية في الولايات و تحديد المشاريع الصغيرة التي تتمتع فيها كل ولاية بميزة معينة، حيث يمكن لهذه القطاعات أن تؤدي دورها من خلال فرص عمل في أماكن تواجد هذه العمالة العاملة، فهي وسيلة لغايات أخرى منها:

- إن زيادة الدخول للفئات المحتاجة العاطلة تحقق توزيع أفضل لنتائج التنمية الاقتصادية.
- استخدام الطاقات البشرية بالكامل في عملية التنمية الاقتصادية.
- تحقيق مساهمة المجتمع في الحياة الاقتصادية وتجنب مشاعر العجز والفشل التي يمكن أن تؤدي إليها البطالة.

إقامة مؤسسات وأجهزة التمويل المطلوبة لتمويل وضمان أصحاب المشاريع الصغيرة التي تم اختيارها في ضوء أولويات خطط التنمية المحلية والخطة الوطنية للدولة وذلك حتى يمكن إيجاد أفاق أوسع للعمالة والارتفاع بمستوى كفاءة الوحدات الإنتاجية.

تشجيع المبادرات والحلول غير التقليدية التي تبعدنا قدر الإمكان عن الجهاز الإداري البيروقراطي، ويعتبر تشجع الجمعيات إحدى الوسائل غير التقليدية في مجال إقامة وتشجيع المشاريع الصغيرة لتوظيف وتحليل الأيدي العاملة المتعلمة بصفة عامة وخريجي الجامعات بصفة خاصة.

التركيز على إنشاء المجمعات الصناعية التي تتكون من عدد من الصناعات الصغيرة بالمدن الجديدة لكونها أكثر المناطق مناسبة لإقامتها ويرجع ذلك إلى توفر قاعدة صناعية بهذه المدن من ناحية و توفر الهياكل الأساسية للإنتاج من ناحية أخرى.

ضرورة منح هذه المشاريع الصغيرة إعفاءات وامتيازات ضريبية مع الربط بين هذه الإعفاءات و فرص العمل التي توفرها من ناحية وحجم رأس المال من ناحية أخرى.

III- الاقتصاد التضامني والتشغيل:

يعتبر الاقتصاد التضامني رافد من روافد التشغيل لما يوفره من مناصب شغل جديدة، ولذا يجب ربط محاولة دفع التشغيل في الجزائر بالتقاليد الثابتة التي تأسست في مجال التضامن الاجتماعي وتكافل مختلف الشرائح الاجتماعية قصد تحقيق نمو عادل ومتوازن.حتى اليوم ولا يزال التضامن في الجزائر إحدى الظواهر العرضية المرتبطة بوضع فئة معينة خلال فترة زمنية محددة مثل الزلازل والفيضانات.ونتيجة لتفاقم البطالة في هذا العصر المعولم، وفي إطار الاقتصاد التضامني الذي يعتبر عهد جديد يساير عهد المعرفة والمعلوماتية، يجب أن يتحول التضامن إلى قيمة حضارية ذات جدوى اقتصادية وذلك بوضع في برنامج الجزائر الغد، التشغيل والإدماج محورا لأغلب السياسات التضامنية التي سينفذها مختلف المتدخلين كالوزارات المعنية بالتضامن وصناديق التضامن إلى جانب البنوك والمؤسسات المالية الممولة للمشاريع الصغيرة وشبكة الجمعيات التي يجب توسيع انتشارها عبر كل جهات الوطن.

وفي هذا الإطار يجب إعطاء الأولوية لتعزيز الإحاطة بفاقدي الشغل لأسباب اقتصادية أو فنية أو نتيجة الغلق النهائي المفاجئ للمؤسسات وهي ظواهر عادية تعيشها أغلب الاقتصاديات خلال فترات التحول، ويحتاج التقليص من تأثيرها إلى معالجة خصوصية تجمع بين البعد الاجتماعي والجدوى الاقتصادية وهو ما يهدف إليه إحداث عقد إعادة الاندماج في الحياة المهنية وعقود إعادة التكوين من أجل تحديد الاندماج[9].

بينت الإحصائيات ارتفاع معدل البطالة في الجزائر من9.7٪ في 1985 إلى 24.3٪ في 1993 ثم إلى 29٪ في 2000، كما يظهر في الجدول أدناه[10]:

السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1997	2000
معدل البطالـــة	9.7	-	-	12.6	18.1	19.8	20.7	23.8	24.3	28.6	29

تطور نسبة البطالة في الجزائر (نسبة مئوية)

المصـــدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1996 وتقارير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.

ويرجع هذا الارتفاع أساسا إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية وما صاحبها من تراجع في المداخيل وثقل المديونية وتسريح العمال وغلق المؤسسات بعد تطبيق برامج التعديل الهيكلي، مما رفع من معدل البطالة ووسع دائرة الفقر وأخفت ممار التضامن في الجزائر.حيث أدت الإصلاحات الهيكلية إلى حل أكثر من 1000 مؤسسة وطنية ومحلية مع تسريح أزيد من 380000 عامل خلال الفترة من 1996-1998، ودلك ما يوضحه الجدول التالي[11]:

السنـــة	عدد المؤسسات المنحلة	مناصب العمل المفقودة نتيجة الحل
1996	363	56144
1997	407	212492
1998	239	115137
المجمـــوع	1011	383773

عدد المؤسسات المنحلة

المصدر: بيان السياسة العامة للحكومة، ديسمبر 1998

فإذا كانت عملية التصحيح الهيكلي بعد السنوات الأخيرة قد مكنت من استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية والمالية في ظروف خاصة، فإن الأوضاع بالتشغيل والمستوى الاجتماعي قد تدهورت بانتظام.وقد يرجع هذا التدهور في الوضع الاجتماعي إلى تراجع نفقات الدولة على التربية والصحة والسكن ضمن نفقات الدولة للتسيير، كما يبينه الجدول التالي[12]: تطور الحصص المتصلة بالقطاعات الاجتماعية في نفقات الدولة للتسيير

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997
التربية الوطنية	23	20.8	19.8	19.5	17.8
التعليم العالي و البحث العلمي	-	4.2	3.8	3.6	3.2
الصحة و السكان	5.5	5.6	4.8	5.3	4.7
العمل و الشؤون الإجتماعية والتكوين المهني	1.5	1.7	1.4	1.5	1.2
مجموع نفقات التسيير (مليارد ج)	100	100	100	100	100
أسعار جارية	30.3.9	355.9	437.9	547	664.7
الأسعار الثابتة	30.9	275.8	261.5	275.2	316.4

المصدر:المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التقويم، المشروع التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي.نوفمبر 1998 .ص77.76 .

ولتوفير قدر من الحماية للفئات التي تأثرت سلبا بإجراءات التصحيح الهيكلي، قامت الجزائر بعدة إجراءات من أجل الحماية الاجتماعية ودعم المداخيل.

ففي مرحلة أولى، قامت الحكومة في 1992 بدفع تعويض للفئات بدون دخل يبلغ 120 دج شهريا لكل شخص، ونظرا لعدم فعالية هذه المنظومة بسبب أن مبلغ المنحة كان زهيدا جدا إلى جانب المشاكل التي كانت تواجهها البلدية لأنها كانت مكلفة بتسيير هذه المنحة.حيث قامت السلطة في أكتوبر 1994 بتعديل هذه المنحة من حيث المضمون والشكل، وصيغت في شكل منحتين جديدتين هما:منحة التضامن الجزافية (AFS) التي ارتفعت قيمتها إلى 900 دج شهريا سنة 1996، والتعويض على الأنشطة ذات المصلحة العامة (IAIG)، حيث يدفع للأشخاص في سن العمل مقابل مشاركتهم في أشغال ذات منفعة عامة في ورشات البلدية وحدد التعويض في الأول بمبلغ 100دج في الشهر ثم رفع إلى 2800دج.

إن التقييمات الأولية لمنظومة الشبكة الاجتماعية تؤكد عدم فعاليتها ونجاعتها، حيث أن عدد المستفيدين منها تقلص من حوالي 6.15 مليون شخص في سنة 1995 إلى حوالي مليون شخص في سنة 1997.وأمام تفاقم مشكلة البطالة فقد تم الشروع في خمسة برامج لترقية الشغل هي[13]:

- برنامج التشغيل المأجور بمبادرة محلية
- برنامج أشغال المنفعة العامة ذات الكثافة العالية من اليد العاملة
- برنامج عقود التشغيل المسبق
- برنامج المساعدة على إنشاء المقاولات الصغرى
- برنامج القروض الصغرى.

مجمل السياسة الاجتماعية المتبناة أبدت فشلها بشأن تخفيض البطالة وإنعاش التشغيل، والدي يعتبر محور الاقتصاد التضامني والهدف الأول الذي يسعى إليه، حيث زيادة على أن التشغيل يمثل أحد أبرز ركائز التوازن الاقتصادي وأهم عوامل دفع التنمية والمحافظة على نسق التطور فإنه يمثل أهم هاجس اجتماعي لدى الدول والأنظمة باعتباره أحد أكبر عوامل

الاستقرار بما يضمنه للأفراد والأسر من الشعور بالأمان وما يتيحه للأشخاص من قدرة على التعايش السليم المبني على تبادل المصالح بكل يسر وأمان، وهو ما يجعله غاية تهدف إلى تحقيقها مختلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

- **الحلول والاقتراحات:**

لقد اكتست مفاهيم العمل والبطالة أبعادا جديدة خلال نهاية القرن العشرين ولا تزال حتى اليوم، إذ تأثر مفهوم الشغل والتشغيل بالتطور الذي شهدته الحياة الاجتماعية وبتحسن مستويات المعيشة وبارتفاع المستويات العلمية لمختلف الشرائح الاجتماعية وبصورة أعم بارتفاع نسب التنمية والتطور الذي عرفته الدول وخاصة النامية منها.وأهم تحد يعترض الجزائر اليوم هو تحدي التدفقات العددية الكبيرة على سوق الشغل التي أغلبها تمثل الشرائح العمرية الشبابية.ولتجاوزه ومعالجة مشكلة البطالة في الجزائر يجب إدماج الموارد البشرية في الحياة المهنية عبر سياسات تشغيل مستحدثة بصيغ وآليات جديدة عن طريق مايلي:

أ- المقاربة الجهوية والمحلية للتشغيل:

حيث يجب العمل على إرساء مقاربة محلية للتشغيل عبر تشجيع السلطات الجهوية على الدخول في شراكة مفتوحة مع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين قصد حصر ومعالجة طلبات الشغل إنطاقا من الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية للجهة، وهكذا ستتمكن كل جهة (ولاية) من أن تضع خطة جهوية تراعي الأولويات والأهداف الوطنية وتتعدل هذه الخطة بحسب الحاجات المحلية.والأهم في ذلك أن هذه الخطط تحمل أهدافا كمية مرقمة من السهل تقييم نسب إنجازها وتنفيذها.

ب- إنشاء الصندوق الوطني للتشغيل بمرونة أكبر لتدخل أنجع:

سيمثل الصندوق الوطني للتشغيل أداة تضاف إلى الجهد المؤسساتي الذي تقوم به مختلف الأجهزة الحكومية المتدخلة في مجال دفع التشغيل والرفع من نسب تشغيل الشباب.وقد يكمن نجاح هذه الأداة في القدر الكبير من المرونة التي ستطبع تدخلات الصندوق في مجال تعبئة الموارد والإمكانيات والطاقات لتشخيص مكامن التشغيل والعمل على خلق الآليات اللازمة

لاستغلالها. كذلك يجب أن تتوجه آليات الصندوق إلى مختلف شرائح الباحثين عن شغل فتقدم جملة من البرامج التي تتوزع بين التكوين الأصلي والتكوين التكميلي والإدماج المهني والمساعدة على بعث المشاريع الصغيرة، ويجب أن تعمل آليات الصندوق على التوفيق بين العمل على حسن إدماج المنتفعين باعتبار التشغيل هدفا رئيسيا وبين تقديم الخدمات إلى الفئات الاجتماعية الهشة عن طريق مرافقة مادية خلال فترة معينة عادة ما تكون فترة التكوين أو التدريب أو انطلاق المشروع.

ج- الرهان على بعث المؤسسات:

يمثل العمل المستقل بمختلف أشكاله أحد أهم رهانات برنامج بوتفليقه لجزائر الغد لأنه لا يمكن في الحقيقة مجابهة التحديات المتعلقة بالتدفقات العددية من الشباب دون خلق نواة اقتصادية جديدة ومشاريع صغيرة ومتوسطة بأعداد كبيرة وهامة ولن هدا التحدي يمثل خيارا إستراتيجيا كذلك باعتبار انعكاسات بعث المؤسسات على التنمية والتطور، فيجب أن يضع البرنامج الخطط اللازمة لتفعيل مساعدة الدولة على إقامة هده المشاريع ولرفع الحواجز والعوائق أمام المبادرين حتى يتمكنوا من تنفيذ أفكارهم وتحقيق مشاريعهم ودلك بإنشاء بنك جديد لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، يعمل على تيسير بعث الشركات الفردية وتبسيط الإجراءات. كما يجب أن يهتم البرنامج بالعمل على تغيير الدهنيات لحث الابتكار لدى الشباب وتشجيعهم على اقتحام تجربة العمل المستقل، ودلك بإقرار ضرورة إدراج ثقافة المؤسسة في جل المسارات التكوينية للطالب وهو إجراء هام من شأنه أن يساهم في خلق جيل جديد من الباعثين الشباب من بين حاملي الشهادات العليا[14]. كما أن الاستثمار في اقتصاد المعرفة مهما كان حجمه يتطلب حد أدنى من الذكاء والجرأة لاستباق الأحداث لتثمين الابتكار وتحويل الأفكار إلى مشاريع اقتصادية مجدية. وقد لا يتم هدا إلا بعد إزاحة كل العراقيل أمام المبادرة الخاصة المتعلقة بإنشاء مشروع وبعث مؤسسة من خلال:

- التخفيض من رأسمال المؤسسات المحدثة، وهو أحد العوائق الهامة أمام الباعثين الجدد من الشباب والطلبة خريجي الجامعات.

- توفير الفضاءات لتأسيس المشاريع الجديدة مما يسهل سرعة الإنجاز ويجنب المصاريف الإضافية خاصة خلال فترة الانطلاق.
- إقرار تمويلات جديدة ترافق مختلف مراحل بعث المؤسسة.

وأخيرا، أكيد أن كل هذه الإجراءات ستخدم معدلات النمو من ناحية وتعزز الشغل من ناحية أخرى، وهكذا ستساعد الحكومات والأنظمة على حل أو على الأقل التخفيف من مشكلها الحرج الذي هو"البطالة" وإقامة التنمية على ثنائية المسارين الاجتماعي والاقتصادي، آخذة في الاعتبار جوهرية البعد التضامني والممارسة الفعلية لحقوق الإنسان لأنها تغرس في الضمير الشخصي استعداد ويقظة دائمة لمد يد المساعدة للغير.

الخـــاتمـــة:

بما أن التضامن يعتبر أهم توجها من توجهات حقوق الإنسان لأنه يهدف إلى بلوغ المستويات المنشودة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية[15]، فإنه يجب أن تصبح قيم التضامن والتآزر في الجزائر مبادئ دستورية، يساير من خلالها دستور الجزائر في نسخته الحديثة المستقبلية وبفضل سياسة الرئيس بوتفليقه المتبصرة، كل الاتجاهات الدستورية الحديثة التي قارنت الديمقراطية الاجتماعية بالديمقراطية السياسية.وهكذا يصبح دستور الجزائر أكثر إحاطة وشمولا لمختلف حقوق الأفراد من كل الدساتير السابقة.

كما أن الهدف الحقيقي للاقتصاد التضامني هو العمل على تغيير الأفراد وتوجيههم نحو الغايات الاجتماعية لأنهم مدخلات المنظمة ومخرجاتها والحث على مشاركة الجماهير مشاركة ذاتية تطوعية فعالة وايجابية في علاج مشكلات المجتمع من خلال:

- إعادة رسم سياسة العمل الاجتماعي وربطها بالخطة العامة للدولة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية بحيث تكون الجهود الشعبية امتدادا للجهود الحكومية واستكمالا لها
- الارتفاع بمفهوم التطوع وقيمته إلى مستوى المسؤونية والواجب الاجتماعي والعمل على تحقيق إيجابية هذا التطوع وفعاليته وربطه بالخدمات العامة.

- التركيز على تنمية المجتمعات في الريف والصحراء وتيسير انتفاع الأفراد بمبدأ تكافؤ الفرص.
- إتباع سياسة تطوير الخدمات الاجتماعية في المضمون والأسلوب والالتزام بمبدأ الأولوية في أداء الخدمات ووضع مقاييس لمستوى العمل في الجمعيات والمؤسسات.

المراجـــع:

1- Maréchal .J-P "Imaginer une autre société; demain l'économie solidaire".1998. www.monde.diplomatique

2- د.منال طلعت محمود. "أساسيات في علم الإدارة "المكتب الجامعي الحديث .الإسكندرية. 2003.

3- د.ماهر أبو المعا طي. "إدارة المؤسسات الاجتماعية"مكتبة الصفوة. القاهرة. 2000.

4- د. منال طلعت محمود. مرجع سبق ذكره.

5- Castel .O. "De l'économie sociale à l'économie solidaire".Université de Rennes1 .Nov 2003.Internet.

6- د. عبد السلام دمق. "التضامن العالمي وأثره على العلاقات الدولية." afkar@afkaronline.org

7- د. محمد حسن المناعي ."التشغيل مقاربة وطنية لتحديات كبرى". afkar@afkaronline.org

8- د. منال طلعت محمود. مرجع سبق ذكره.

9- د.رشاد أحمد عبد اللطيف ."إدارة وتنمية المؤسسات الاجتماعية". المكتبة الجامعية. الإسكندرية. 2000.

10- بن الناصر عيسى. "مشكلة الفقر في الجزائر". مجلة الفقر والتعاون. تلمسان. 2003.

11- كورتل فريد. "الفقر، مسبباته، آثاره وسبل الحد منه". مجلة الفقر والتعاون. تلمسان. 2003.

12- بن الناصر عيسى. مرجع سبق ذكره.

13- للمزيد من التوضيحات راجع : بن الناصر عيسى. مرجع سبق ذكره.

14- Quelles perspectives pour "Le tiers –secteur?".Chantiers de l'économie